**ابن رشد**

عرف في أوربا باسم averroes ، ولد بقرطبة من أسرة علم وجاه. درس علم الكلام والفقه المالكي وروى الحديث، ثم أخذ الطب والفلسفة عن هارون بن جعفر، وولع بالفلسفة وذاع صيته فيها.

قدمه ابن طفيل إلى الأمير أبي يعقوب يوسف فأكرمه ونال الحظوة في بلاط الموحّدين، وكان إلى جانب ابن طفيل طبيب الخليفة، ولما توفي ابن طفيل صار ابن رشد طبيب أبي يعقوب الخاص، وحين مات الخليفة أبو يعقوب خلفه ابنه يعقوب فلم تلبث العلاقة بينه وبين ابن رشد أن ساءت، فاتهم ابن رشد بالزيغ والمروق وانتهى الأمر بإحراق كتب الفلسفة ما عدا كتب الطب والحساب ونفي ابن رشد وأصحابه من قرطبة، وأحرقت كتبهم، وبذلك ضاعت جل كتب ابن رشد بلغتها الأصلية العربية ولم تبق إلا ترجماتها بالعبرية واللاتينية. ويعد كتاب (تهافت التهافت) وكتاب (فصل المقال وتقرير ما بين الحكمة والشريعة من الاتصال)، و(بداية المجتهد ونهاية المقتصد)، من بين أشهر كتب ابن رشد.

وكتابه (تهافت التهافت) هو رد على الغزالي في كتابه (تهافت الفلاسفة) وفيه دافع عن الفلسفة ويرد لها الاعتبار بعد أن قلل الغزالي من شأنها والمشتغلين بها.

كان ابن رشد معجبا بأرسطو وفلسفته أشد الإعجاب، وقد تولى شرح كتبه باقتراح من ابن طفيل، وقد استطاع أن يهضم فلسفة أرسطو ويجهد في إزالة ما رأى أنه علق بها من الشوائب وينتقد في سياق ذلك من تقدمه من الفلاسفة الشراح كابن سينا والفارابي.

**الشاهد والغائب:**

**يلح ابن رشد على ضرورة التفريق بين عالم الغيب وعالم الشهادة، أو بين الغائب والشاهد، ويترتب على هذا التفريق تنزيه الله (الخالق) عن صفات العالم (المخلوق) ويجعل ذلك أساسا لفلسفته؛ فالصفات الإلهية مغايرة للصفات الإنسانية وليس بينهما من المشابهة إلا اشتراك الاسم، وعلى ذلك لا يجوز أن تطبق المعاني الإنسانية على الأمور الإلهية (ليس كمثله شيء).**

وابن رشد يرد بذلك على المتكلمين والأشاعرة منهم بالذات في تناولهم للصفات الإلهية كالإرادة والعلم والفعل والإيجاد والخلق بمعانيها الإنسانية، فوقعوا في التناقض والتخبط، وكان الأولى بهم أن يكتفوا بالتسليم بوجود هذه الصفات دون الخوض في حقيقتها لأن اللغة الإنسانية قاصرة عن أن تحيط بها. فليس للمخلوق المتناهي أن يحيط بعقله باللامتناهي.

**التوفيق بين الحكمة والشريعة:**

**أشار الفلاسفة المسلمون قبل ابن رشد إلى قضية التوافق بين الدين والعقل، ولكنهم لم يتناولوا المسألة بالتفصيل الذي نجده عند ابن رشد، فقد أفرد لها كتابين هما (فصل المقال) و(الكشف عن مناهج الأدلة)، وعرض لبعض القضايا المتصلة بها أيضا في كتابه (تهافت التهافت). وحاول أن يبرهن على أن الحكمة (الفلسفة) والشريعة يحتاج كل منهما إلى الآخر وأنهما يعبران عن حقيقة واحدة، كل بطريقته، وحاول بذلك أن يجمع بين الدين والعقل والفكر معا.**

**وبالنظر إلى أن الفلسفة إنما هي "النظر في الموجودات من جهة دلاتها على الصانع، أي من جهة ما هي مصنوعات" وأن الشرع قد دعا إلى اعتبار الموجودات بالعقل وتطلب معرفتها به كما في قوله تعالى: (فاعتبروا يا أولي الأبصار) وقوله تعالى: (أوَ لم ينظروا في ملكوت السماوات والأرض وما خلق الله من شيء)، فينبغي أن يجعل النظر في الموجودات بواسطة القياس العقلي. ومعنى هذا أن القياس البرهاني الذي يبدأ من مقدمات أولية يقينية تترتب عليها نتائج يقينية صادقة هو ما دعا الشرع إليه لأنه أتم أنواع الأقيسة وأصحّها. ودونه أنواع القياس الأخرى (الجدلي والخطابي والمغالطي).**

ويصل ابن رشد من ذلك إلى أن البحث النظري في أمور الدين لا سبيل إليه إلا بدراسة المنطق والتمكن فيه للوصول إلى الاستنباط الصحيح. وإذا كان المنطق مجرد آلة يتوسل بها إلى عصمة الأذهان من الخطأ في الفكر، فلا شأن لهذه الآلة بملة القوم الذين وضعوها، ولو كانوا من غير المشاركين لنا في الملّة.

ويرد ابن رشد على القائلين بأن القياس العقلي بدعة لم يعرفها المسلمون المتقدمون بأن القياس الفقهي أيضا محدث لم يكن لمسلمي الصدر الأول عهد به، فإذا كان الفقيه يعتمد على القياس الفقهي في استنباط الأحكام فإن الفيلسوف يعتمد على القياس العقلي في استنباط النتائج، فكيف يباح للفقيه ما يحرم على الفيلسوف؟ لا سيما إذا كانت غايته الاستدلال على وجود الخالق وتقرير عقائد الدين. ولو كان الدين يخشى العقل لما حث على التأمل والتفكر، ولما جعله معيار لتمييز الحق من الباطل.

ويخلص ابن رشد من ذلك إلى أن الفلسفة الصحيحة لا يمكن أن تتنافى مع الدين، لأن (الحكمة هي أخت الشريعة وأختها الرضيعة) كما قال. ومن هنا كان الاطلاع على كتب الفلسفة وعلوم الأوائل واجب بالشرع، لأنها باب النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى حق المعرفة. أما ما يمكن أن يظهر من تعارض بين النص الديني والنظر الفلسفي فيزول بضرب من التأويل الذي يجب في حق العلماء دون غيرهم من عامة الناس أو الجمهور.

**ابن رشد والغزالي:**

كتب الغزالي كتابه (تهافت الفلاسفة) ليرد على الفلاسفة ويبين تناقضهم وضعف حججهم، فكان لكتابه صدى كبير، وبعد حوالي مئة عام جاء ابن رشد فنصب نفسه للدفاع عن الفلسفة وكان لا بد في سبيل ذلك أن يرد على الغزالي، وكان من أهم المسائل التي تطرق إليها في سياق ذلك مسألة السببية ومسألة قدم العالم.

**مسألة السببية:**

ذهب الغزالي إلى أن الاقتران بين السبب والمسبب هو اقتران عرضي جائز، وأنه يحدث بحكم العادة لا بحكم الضرورة العقلية، لأن الله هو الفاعل الوحيد وهو قادر على خرق العادة متى شاء، كما في المعجزات.

والذي قاد الغزالي والأشاعرة إلى نفي الأسباب هو الهروب من القول بفعل القوى الطبيعية في الموجودات، لئلا ينسب الفعل إلى غير الله، فهو الفاعل على الحقيقة .

ويرد ابن رشد على الغزالي بأن للأشياء ذوات وصفات وطبائع، وأن السببية هي تعبير عن هذه الطبائع؛ ولذلك لا يصح أن ينكرها عاقل لأن إنكارها هو إنكار للعقل ذاته، إذ ليس العقل شيئا أكثر من إدراك الموجودات بأسبابها، فمن رفع الأسباب فقد رفع العقل.

بل إن جحد الأسباب هو جحد للصانع الحكيم الذي شاءت حكمته أن تنشأ المسبّبات عن الأسباب، ومتى رفعنا الأسباب والمسببات لم يكن هناك ما نردّ به على القائلين بالاتفاق، المنكرين حكمة الصانع الحكيم، فالاتفاق (الصدفة) تنافي الترتيب والحكمة والتدبير.

ولو كان وجود الموجودات على الجواز، لاستوى فيها أن توجد على هذا الوجه أو ذاك، وهذا أقرب إلى نفي الصانع من إثبات وجوده، لأنه إذا لم يوجد نظام ولا ترتيب للأشياء لم تكن ههنا دلالة على أن لها فاعلا مريدا عالما، لأن الترتيب والنظام وبناء المسببات على الأسباب هو الذي يدل على أنها صدرت عن علم وحكمة.

فحقائق الأشياء إذن ثابتة والأسباب قائمة، ومن قال بنفيها فقد أبطل الحكمة وأبطل العلم، (إذ العلم هو معرفة الأشياء بأسبابها)، وأسقط جزءا عظيما مما يستدل به على وجود الصانع العالم الحكيم.

**مسألة قدم العالم:**

أثارت مسألة وجود العالم خلافا قديما بين الفلاسفة القائلين بحدوثه والقائلين بقدمه، وقد ذهب الغزالي إلى أن "تقدّم الباري سبحانه على العالم ليس تقدّما زمانيا"، وقد وافقه ابن رشد في ذلك، ولكنه (ابن رشد) ذهب إلى أن تأخر العالم عن الباري سبحانه هو تأخر العلة عن المعلول وليس تأخرا زمانيا أيضا؛ لأن خلق الله للعالم أمر ليس له مثيل في عالم الحسّ، حيث لم يكن هناك حركة قبل خلق العالم، فإذا لم توجد الحركة لم يوجد الزمن، إذ الزمن هو مقياس الحركة.

ويفرق ابن رشد بين نوعين من الوجود؛ أحدهما في طبيعته الحركة ولا ينفك عن الزمان، والآخر ليس في طبيعته الحركة وهو أزلي لا يتصف بالزمان. وتقدم أحد الوجودين على الآخر ليس تقدما زمانيا، لأن التقدم الزماني من شأن الوجود الذي في طبيعته الحركة والمتصف بالزمان.

أما ما أخبر الله تعالى به أن خلقه للعالم وقع في زمان وأنه خلقه من شيء، فإنه تمثيل بالشاهد، إذ لا يعرف في الشاهد موجود إلا بهذه الصفة، ولا يمكن للجمهور أن يتصوروا ما ليس له مثال في الشاهد، فإذا قيل لهم إن العالم محدث وأنه خلق من غير شيء ومن غير زمان، لم يمكنهم أن يتصوّروه.

ويلاحظ ابن رشد أن الشرع لم يطلق لفظ الحدوث وإنما أطلق لفظ الخلق والفطور لينبّه العلماء على أن حدوث العالم ليس هو مثل الحدوث الذي يعرفه الناس.

ويفرق ابن رشد بين ثلاثة أصناف من الوجود

وجود وجد من شيء، والزمان متقدم على وجوده، وهي الأجسام والموجودات المحدثة كالماء والهواء والأرض والحيوان والنبات وغيرها.

وموجود لم يكن من شيء ولم يتقدمه زمان، وهو الله تبارك وتعالى، فهو فاعل الكل وموجده والحافظ له.

وصنف من الموجودات، موجود عن فاعل، ولكنه لم يكن من شيء ولا تقدّمه زمان، وهذا هو العالم بأسره، فمن غلب عليه ما فيه من شبه القديم سماه قديما، ومن غلّب عليه ما فيه من شبه المحدث سمّاه محدثا، وهو ليس محدثا حقيقيا وليس قديما حقيقيا.